الجلسة السادسة والسبعون بعد المائة

- **التاريخ** : الثلاثاء 29 ربيع الثاني 1421(2000/08/01)
- **الرئاسة** : السيد أحمد القادري الخليفة الخامس لرئيس مجلس المستشارين.
- **التوقيت** : ساعتان ونصف ابتداء من الثالثة و15 دقيقة بعد الزوال.
- **جدول الأعمال** : الأسئلة الشفهية

❖❖❖

السيد رئيس الجلسة أحمد القادري :

بسم الله الرحمان الرحيم

والصلاة والسلام على سيد المرسلين

أفتتح الجلسة وأذكر المجلس الموقر أنه وقع تعديل بسيط في جدول أعمال هذه الجلسة المخصصة للأسئلة الشفهية، ذلك أنه إلتزامات السيد وزير الداخلية كان من المقرر أن يكون السؤال الآني هو في بداية الجلسة، لكن لالتزامات السيد وزير الداخلية التمس أن يوخر هذا السؤال الى حدود الساعة الرابعة نظرا لالتزامات قاهرة.

السادة المستشارين المحترمين،

الأخت المستشارة المحترمة،

السادة الوزراء،

عملا بأحكام الفصل 56 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

ونبتدئ في هذا الشأن بالأسئلة الموجهة الى وزارة التنمية الاجتماعية والتضامن والتشغيل والتكوين المهني، أعتقد أنه السيد الوزير لا يوجد في القاعة. إذن السيد رئيس الفريق المحترم السي عمر الادريسي لكم الكلمة في إطار نقطة نظام.

المستشار السيد عمر الادريسي:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

اختي، اخواني المستشارين المحترمين.

سبق لفريقنا أن برمج في الأسبوع الفارط سؤال آني خطير وجه للسيد الوزير الأول من طرف الفريق الكنفدرالي، هذا السؤال يتعلق بالوضعية الخطيرة والتي تنذر بالإنفجار وهي الوضعية التي تجتازها مدينتي قصبة تادلة وواد زم من جراء إغلاق المعملين بالمدينتين والتي نعرف جميع أن هاتين المدينتين كيعيشوا من مصاريف ديال العمال هاذ الجوج ديال المعامل.

هاذي ثلاث سنين وهذه المعاملات مستمرة في هذين المدينتين، راسلنا مرارا المسؤولين، كانت عدة لقاءات عدة اتفاقات آخرها الاتفاق الذي حصل 19 محرم ما بين الأطراف الثلاث حكومة، أرباب عمل ونقابات وكان التزام السيد الوزير الأول بحل المشكل نهائيا مباشرة بعد التوقيع على الاتفاق، لكن مع كامل الأسف اللي حصل هو أن الوضعية ودار لقمان لازالت على حالها.

وفي هذا الإطار ونظرا للوضعية اللي قلنا مزرية والذي تهدد بالانفجار في المنطقتين وضعنا سؤال آني على السيد الوزير الأول وكنا ننتظر أن تأتي الحكومة. إذا كان السيد الوزير الأول له انشغالات فنحن نتفهم ذلك، ممكن أن ينوب عنه أحد الوزراء لإجابتنا عن السؤال، وإلا ماذا ننتظر؟ واش كنتظرو شي حاجة أخرى توقع في هاذ المدينتين عاد يمكننا ننكب على هاذ المشكل؟

فاحنا كنا نتمنى أن الحكومة تجي تجاوبنا اليوم، ماجاوبتناش إذن مرة أخرى الحكومة كتخلف الموعد ديالها مع قضية من أهم القضاياومن أخطر القضايا اللي كتعرفها الطبقة العاملة والوضعية ديال الطبقة العاملة في المغرب. لهذه الأسباب خاصة لرفض الحكومة للإجابة على سؤالنا فاحنا أمامكم السادة المستشارين المحترمين، أمام الرأي العام الوطني نعلن انسحابنا من جلسة الأسئلة الشفوية، هذه

الجلسة احتجاجا على رفض الحكومة الاجابة على هذا السؤال وثانيا تضامنا مع الاخوان ديالنا العمال بإيكوز بواد زم وبتادلة وكذلك مع الساكنة ديال هاذ المدينتين المناضلتين الصامدتين، وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان، تفضل السيد الوزير.

السيد محمد بوزوبع الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان:

السيد الرئيس،

السادة المستشارين المحترمين،

استمعت لتدخل السيد المستشار، وفيما يخص النقطة الأولى المتعلقة بجواب الحكومة على السؤال الموضوع بحيث الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان بعثت بالسؤال ولكن مازلنا الآن في حدود العشرين يوما المنصوص عليها في الدستور، بحيث الأجال لم ينصرم بعد.

ثانيا فيما يخص قضية إيكوز هذا الملف من الملفات التي وجدت هذه الحكومة يعني معلقا هذا هو نتيجة الخوصصة اللي تعملت بواحد الكيفية اللي هي أدت إلى النتيجة اللي تعرفت، والسيد وزير الخوصصة كان سبق لو في هذا المجلس اخبر بطبيعة المشكل اللي مطروح وهو أنه لما وقع تفويت هذا المعمل أو هاذ مجموعة المعامل اللي كما قال السيد المستشار عندها أهميتها بالنسبة للمنطقة. وأنا استقبلت شخصيا عدة مرات العمال ديال إيكوز ومرة صحبة أحد المستشارين اللي هو موجود هنا، وتكلمت لهم على المجهودات اللي بذلت الحكومة من أجل حل هذا المشكل لأن القينا الاتفاق اللي تعمل فيما يخص الخوصصة هناك أشياء لم توضح من طرف الحكومة آنذاك لمقتني هاته المعامل وهي ترتبط بالمشاكل التي كانت معلقة مع إدارة الجمارك فيما يخص الاستيراد وكذلك انعكاس هاذ الملف الذي بقي معلقا بما أنه كان يخضع لضمانات الأبناك، انعكاس ذلك على التعامل ديال الشركة مع الأبناك من ناحية التسهيلات الى غير ذلك.

ثم ربما كذلك أنه التدبير لم يكن في المستوى المطلوب، فكل هذا أدى الى إقفال هاته المعامل وجدنا نحن المشكل قائما على أن المعامل مقفلة، في ذاك الوقت حاولنا كحكومة أنه كيف يوقع حل المشكل مع الناس الذين اشتراو وفعلا عمل مجهود أن الحكومة من أجل أنه المعامل تبدى تتشتغل وأن العمال ما يضيعوش، تنازلت على ما يقرب من 11 مليلار سنتيم، وأكثر من هذا في كل مناسبة كانت الحكومة تعطي مبالغ مالية تيتوزعوا على العمال بمناسبة الأعياد مئات الملايين وزعت.

ومن بعد على إثر المحادثات والمناقشات الماراطونية من أجل إيجاد حل، فعلا توصلنا إلى أن الحكومة مستعدة على أن تضع رهن إشارة هاته المعامل مبلغا مالي من أجل إصلاح الآلات لأن المدة طويلة والمعامل مقفولة باش يمكن لهم يعاودوا يشغلوها ويشغلوا العمال، وتوضع مبلغ ديال مليار ونصف رهن إشارتهم بوزارة المالية وتكلف موظف سامي بوزارة المالية لتتبع الملف مع جميع الأطراف وقع بالفعل اجتماع مع النقابات ومع ممثلي العمال المحليين وتوصلنا إلى أنه المعامل يجب أن تفتح أبوابها والآن الاستعدادات جارية من أجل الوصول الى هذا الحل باش تحل، ولكن معامل اللي تقفلات هاذي عدة شهور عشرات شهور لابد من إجراء إصلاحات وعلى أساس أنه وقع الاتفاق باش المعامل غادي تفتح بكيفية تدريجية باش غادي يرجعوا العمال.

واتفقنا على أساس أنه يجب أن تحترم بالنسبة للعمال جميع الحقوق ديالهم بالنسبة للمدة التي بقوا متعطلين فيها وبالنسبة للأموال اللي هي معلقة، بل أكثر من هذا بما أن هؤلاء العمال عليهم ديون لشركات القرض وقع اتصال من طرف شركة القرض حتى تمهلهم فيما يخص المطالبة بتسديد الديون الى أن يحصلوا على أجورهم ويبداوا في العمل، بحيث هذه مجهودات بذلت ومجهودات جبارة من طرف الحكومة، وكانت لها كلفة ومن الذي تسبب في هذا؟ ماشي هاذ الحكومة، الحكومة السابقة.

الإجراءات اللي تعملت في الخوصصة سابقا هي اللي أدت للمشكل ديال ايكوز، احنا جينا وورثنا بحال واحد العدد الأمور اللي ورثناها وحاولنا أننا نوجدو لها حل والآن توجد الحل، أنا متفق بأنه

هذا مشكل إنساني، مشكل يجب أن ننكب عليه من أجل حل ماشي غير فقط المشكل ديال أن المعامل تستمر ولكن نعرفو بأن هاذ المعامل هي المحور ديال الاقتصاد ديال المنطقة هو هذيك المعامل اللي كانت تتروج هذيك المنطقة وكانت هذه المعامل عندها واحد المدخول مهم جدا وكل ما تنتجه يصدر الى الخارج، مع كامل الأسف الكيفية باش وقع علاج هذا الملف في إطار الخوصصة كان يعني أدى الى الكارثة اللي تنعيشوها.

فإذن الحكومة هي جادة المشكل ماشي مشكل جواب أو سؤال، المشكل هو مشكل ديال ملف اللي تيعرفوا الجميع واللي احنا منكبين عليه على أساس إيجاد الحل ديالو بكيفية جدرية ماشي باش نجيو نقولو تفضلوا ونجيو ونقولو و بأن المعامل تحلات، ولكن الآن كاين وصلنا ووقع واحد الاتفاق اللي أبرم وقعوا عليه جميع الأطراف والآن احنا سهرانين على تنفيذ ذلك الاتفاق من أجل أن نضع حد كامل لهذه الإشكالية.

ولهذا الأمر لن يحل لا بانسحاب من جلسة ولا من الإمساك عن الجواب عن سؤال المشكل أعمق من هذا ومشكل اجتماعي يجب أن تتكاثف الجهود من أجل أن نصل الى حل وهو إصلاح لأخطاء سابقة لا تتحمل هاته الحكومة ولهذا لابد من الإنصاف ولابد من أنه عندما نطرح مشكل نعرفوا أشنو هي الأسباب وشكون اللي خصو يتحاسب على المشكل، المهم احنا الإرادة ديال أنه المشاكل الاجتماعية المعلقة لابد أن نجد لها حل، نحن قدرلنا أن نحل، عددا من المشاكل نفتخر بهذا وهذا من الملفات التي سنعمل على أن تسوى في أقرب الآجال.

شكرا السيد الرئيس والسادة المستشارين.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير على هذا الجواب الواضح، وأريد فقط أن أذكر أن مجلس المستشارين يتكون بخاصيته وهي الخاصية انتاع التركيب انتاعو في تمثيل جميع الفاعلين الاقتصاديين والإجتماعيين، والسيد الوزير أعطى أجوبة واضحة ودقيقة، ولكن فيما يتعلق بالأسئلة الآنية الحكومة هي التي تبقى لها الحق في قبول التنازل عن الأجل الدستوري 20 يوم والجواب هو فعلا لقد أجبتم وأنرتم الرأي العام، ولكن كان أن يأخذ بعين الاعتبار الأسئلة الآنية التي تبقى خاضعة لموافقة الحكومة.

الكلمة إذا سمحتم في هذا الإطار في إطار نقطة نظام للمستشار السيد الدرمومي.

المستشار السيد بلحاج الدرمومي:

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

في نفس الموضوع السيد الرئيس سبق لنا طرحنا سؤال شفوي وبكل صراحة وبكل إخلاص تنقولو تلقينا من الممثلين ديال الحكومة يعني تجاوب كبير وبدأنا معهم في العمل الإيجابي أعطى بعض النتائج الإيجابية، إلا أنه الوضعية الخاصة الإجتماعية ديال هاذ الاقليم وديال المنطقة ديال واد زم وديال تادلة اللي تعرفوها كلها فلاحية وكسابة.

الحسن الثاني الله يرحمو كان ألقى هاذ الحل باش يحرك الجوانب ديال النشاط الاقتصادي وكمل الله يرحمو في هاذ النهار هاذ الميدان هذا وبدينا تنعيشو بخير وعلى خير بوجود ديال هاذ النشاط الصناعي وبدات الحالة تتحسن والأفكار تتبدل وتتقدم. مع الأسف الشديد جات الخوصصة واحنا طالبين الخوصصة، لكن مع الأسف ماشي بهاذ الكيفية هاذي التي كنا ضحاياها منها، أصبحنا ضحايا بالكيفية اللي تعاملت معنا بها، واليوم الحكومة تتعمل المجهودات ديالها الحق يقال ولا يجب إنكار هاذا وإنما هي أمام بعض المقتضيات القانونية والاتفاقات القانونية اللي تتعرف.

اللي تنطلبو منهم هو أنهم يقربوا لنا الوقت بأي وجه كان أو بغاو هاذ الناس يبقوا في هاذ الميدان مرحبا بهم ما بغاوش يخليونا نجيبو استثمار آخر رجال أعمال آخرين نحل هاذ المشكل لأنه حرام تبقى هذيك الناحية مخصلة الى العرش من جد وأب وأبناء تبقى في هذه الوضعية هاذي، أنا مانظنش إرضاء أي مسؤول في هاذ الوطن العزيز باش تبقى هاذ الوضعية في هذوك المدينات، وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم،

كل المناطق مخلصة للعرش العلوي المجيد. الآن إذا سمحتم احتراما لنقطة نظام التي كانت تتعلق بطرح سؤال آني وقعت فيه احتراما للحوار وقع فيه نوع من الاستماع للحكومة التي أنارت، نريد إذا سمحتم أن ننتقل الى جدول الأعمال إذا كان الأخ المستشار المحترم السيد ابراهيم تفضل.

المستشار السيد ابراهيم السالمي:

السيد الرئيس،

أنا فقط التدخل ديالي يندرج حول سؤال شفوي عادي، ليس سؤال شفوي آني الذي طرحه الاخوان، إنما الإشكالية علاش طلبت هاذ نقطة نظام ويسمحوا لي السادة المستشارين لأنهم منذ أواخر السنة الفارطة وأنا طارح هذا السؤال وكل مرة كان يؤجل، فأنا تدخلي الآن احتج لتسجيل احتجاجي على الحكومة وغياب الحكومة وعدم الاستجابة للرد على هذا السؤال الذي لا يخلو أهمية عن سابقيه الذي انسحبوا منه الإخوان السادة المستشارين المحترمين الذين انسحبوا الآن، كذلك هذا السؤال الشفوي العادي كان يتعلق بتشغيل الشباب المعطل الحاصل على الشهادات فهو كان في الامكان يكون سؤال أني ولهذا كنا كنتمناو من الحكومة الموقرة في شخص السيد وزير العلاقات مع البرلمان كما جرت العادة عدة مناسبات كان يجيبنا على هذا السؤال يعني الشفوي العادي، وأما الآني إذا كان عندو هناك منظور ثاني وهذا فذلك اختصاصه، أما فيما يخصنا نحن في السؤال العادي كان كما جرت العادة في عدة أسئلة سابقة هو ينوب عن السيد الوزير وكان يجيبني ويكون الأمر قد انتهى، وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم،

ننتقل الآن الى السؤال المقدم من طرف السادة المستشارين المحترمين رحو الهليع، محمد بلمين، محمد العربي بوراس ومحمد الدواحي وحميد كوسكوس ويتعلق برد الاعتبار للمواقع والمباني التاريخية، إذا سمحتم بعد هذا السؤال أعطيكم نقطة نظام، تفضلو السيد المستشار لتقديم سؤالكم.

السيد المستشار:

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس،

اخواني المستشارين،

السادة الوزراء،

تعيش المباني والاثار التاريخية ببلادنا وضعية لا تؤهلها لأن تقوم بدورها السياحي وبالإضافة الى غياب الاهتمام اللازم من حيث ترميم الإدارة والتعريف بها فإن العدد القليل من مباني المواقع المعروفة لا يقدم المشرفون عليها أي خدمة للتعريف بها حتى تقوم بدورها الثقافي، مما يجعلها مجرد قبور ومباني قد تقدم متعة بصرية لزوارها دون إفادة تاريخية وثقافية، علما أن المتحف والمباني التاريخية تدر مداخيل هامة تذهب الى صندوق الوطني للعمل الثقافي الذي يعتبره بعض المهتمين بمثابة الصندوق أسود لا ينفق منه سوى الشيء القليل على المجالات التي خصص لها وينحصر الإنفاق غالبا في بعض المدن الكبرى بينما يتم إهمال باقي المناطق الأثرية. فلا يتم مثلا إنجاز مطويات تعرف بكل موقع وتقدم للزوار الذين يؤدون مقابل مالدخول هذه المباني ناهيك عن غياب مرشدين مختصين مما يفتح المجال للمرشدين المزيفين، يقدمون للزوارعن خرافات ومعلومات مزيفة عن مواقع والآثار وحتى مرشدي المكتب المغربي للسياحة لا يختلفون عن هؤلاء المرشدين المزيفين لذا نسألكم السيد الوزير استراتيجية وزارتكم لرد الاعتبار للمباني والمواقع الأثرية، وهل تنوون إقرار سياسة تواصلية فاعلة مثل إنجاز مطويات وتوفير مرشدين ذوي تكوين مختص إضافة الى الاهتمام بهذه المباني والمواقع من حيث الترميم والنظافة؟ وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم، الكلمة للسيد الوزير للجواب، السيد وزير الثقافة لكم الكلمة.

السيد محمد الأشعري وزير الشؤون الثقافية:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الرئيس،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

فيما يخص المباني التاريخية أولا في البداية أن أوضح للسيد المستشار المحترم أن الوزارة غير متفقة على تشخيصه، فصحيح أن هذه المباني كانت في وضع إهمال كبير لكن لأول مرة وضع برنامج واستراتيجية واضحة للنهوض بهذه المعالم والمواقع التاريخية وحاليا لا يوجد أي موقع اركيولوجي هام في المغرب. ولا يوجد أي تجمع لمباني تاريخية هامة ولا أي معلمة تاريخية كبيرة لا توجد اليوم ضمن برنامج لإعادة الاعتبار وللترميم وللتشغيل أيضا لأن المهم هو أن نجد لهذه المباني التاريخية وظائف جديدة تستطيع أن تبعث فيها الحياة من جديد، ويمكن أن أعطي أمثلة كذلك بالمواقع الأركيولوجية الهامة كموقع وليلي الذي أصبح اليوم موقعا من أهم المواقع الأركيولوجية في المغرب بسبب ما رصد له أيضا من اهتمام على مستوى التجهيز وعلى مستوى الترميم وعلى مستوى الحفريات وعلى مستوى التنشيط لأنه في شهر شتنبر المقبل سيعرف الدورة الأولى لأول مهرجان دولي يقام داخل الموقع الأركيولوجي ونفس الشي يمكن أن أقوله عن موقع ليكسوس التاريخي وعن كثير من المواقع النقوش الصخرية في الجنوب التي حظيت ولأول مرة في المغرب بميزانيات لإعادة الاعتبار وللتوظيف من جديد.

بالإضافة الى ذلك أود أن أقول للسيد المستشار المحترم أن متاحفنا ومواقعنا اليوم مؤطرة تأطيرا لابأس به، فقد وضعنا رهن إشارتها شبكة من المحافظين والمحافظين المساعدين، وهم كلهم أطر كفءة مكونة في المعهد العالي للآثار وحاصلة على دبلومات هامة وعلى تكوين يؤهلهم للقيام بمهامهم أحسن قيام.

أما فيما يخص المطبوعات والمنشورات فأنتم تعرفون سيادة المستشار أن الوزارة لم تكن تتوفر على حق كبير من هذه المنشورات ولأول مرة وضع برنامج شامل لإصدار كتب ومطويات ستهم جميع المواقع التاريخية والمباني التاريخية. وقد بدأنا بشيء هام جدا هو إصدار قرص مدمج عن ذخائر المغرب، عن كل ما يوجد من ذخائر فنية كبيرة في جميع متاحفنا وهذا القرص المدمج لا يقدم فقط هذه الأشياء أو هذه الذخائر ولكن يقدم كل محيطها التاريخي والجغرافي من والخرائط وعادات وموسيقى وتقاليد ويمكن للمواطن أن يقتني ابتداء من الشهر المقبل هذا القرص المدمج الجديد الذي أصدرناه قبل بضعة أيام.

أما فيما يخص الصندوق فربما للمرة العاشرة سأوضح ما يلي لأن الصندوق هو صندوق أبيض وليس صندوق أسود لأنه يخضع لكل المساطر الإدارية والمحاسباتية التي تخضع لها أموال الدولة لا يمكن صرف أي سنتيم من الصندوق بدون الخضوع لمقتضيات المحاسبة العامة كما تطبق على الميزانية العامة بنفس الدقة وبنفس الأحكام.

ولأول مرة أقول وأكرر لأول مرة جعلت هذه الحكومة قاعدة أساسية في صرف أموال هذا الصندوق هي أننا نقدم في كل مناقشة للميزانية العامة نقدم موارد هذه الصندوق مبرمجة تماما مثل ما نفعل مع موارد الميزانية العامة، ونقدمها لأعضاء اللجنة بكامل تفاصيلها بالمداخيل والمصاريف المبرمجة ويجب أن أوضح أيضا أن الصندوق ليس من مهامه فقط النهوض بالمعالم التاريخية وليست عائداته فقط عائدات المتاحف والمواقع التاريخية فله عائدات أخرى إمدادات من الميزانية العامة، هبات، مساهمات القطاع الخاص، رصد ميزانيات خاصة لبعض الأنشطة الثقافية، ولذلك فالصندوق يقوم بالنهوض بالمعالم التاريخية ولكن أيضا يخصص كل الأموال المبرمجة في إطار مصاريفه لصالح الكتاب ولصالح المسرح ولصالح التظاهرات الثقافية الأخرى، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد الوزير، ليس هناك تعقيب، الكلمة في إطار نقطة نظام للمستشار السيد اللبار.

المستشار السيد سعيد اللبار:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

الأخت، الاخوة المستشارين المحترمين،

السيد الرئيس، حوالي سنة ونحن ننتظر الجواب على سؤال له أهمية كبيرة، الغريب في الأمر لحد الآن سنة كاملة ونحن ننتظر الجواب السيد الوزير في الألفية الثالثة حكومة التناوب والتغيير وأكثر دليل أخيرا حوالي خمسة الأسابيع والفريق ديالنا يحاول برمجة والغريب في الأمر دائما السيد الوزير غيْر موجود، والمشكل عويص السيد الرئيس لأن مسألة مهمة جدا لأن مدينة فاس عاش فيها مشاكل كثيرة لدرجة سكان المدينة العتيقة في مدينة فاس شعلوا الشمع وعاشوا في مشاكل عويصة وكان من المطلوب من حكومة التناوب تغيب في الألفية الثالثة على الأقل تجاوبنا لأن الرأي العام راه تيشهد على هاذ الشي والمجتمع المدني والمواطنين ككل تينتظرو الجواب للمشاكل اللي عايشين فيها لحد الآن، وشكرا السيد الرئيس، شكرا السيد الوزير، شكرا السادة المستشارين المحترمين.

السيد رئيس الجلسة:

إذا سمحتم سننتقل إلى بقية الأسئلة وسنقف عند نقط نظام متعلقة بالأسئلة لأن هذه النقط ممكن أن توجه كتابة الى رئيس المجلس، ونستمر في المناقشة السيد رئيس الفريق المحترم تفضل السي رحال الزكراوي.

المستشار السيد رحال الزكراوي:

راه الله يخليك أنت تسهر على احترام الجلسة وتسيير الجلسة والقانون، نحن لسنا في حملة انتخابية، الحملة الانتخابية غادي تبدا حتى 8 شتنبر عاد غاد تبدا إيلا نا غانبداو نفتحو الحملة الانتخابية الآن في مجلس المستشارين راه احنا خارجين على القانون، الله يخليك طبق القانون ديالك أنت رئيس الجلسة طبق القانون. نقطة نظام كتكون في إطار تسيير شي جلسة ماشي في إطارخر.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، أعتقد جميع المستشارين متفقين على تطبيق وعلى احترام القانون هذا شي لاخلاف فيه ولهذا غادي نستمرو في تطبيق القانون وفي تسيير جلستنا المتعلقة بالأسئلة ونحن الآن ننتقل الى السيد وزير الاتصال في موضوع تحرير البث الإذاعي وهو السؤال المقدم من طرف المستشارين المحترمين السادة محمد بوهو، محمد الجغيري، محمد المالكي وعمر الجزولي، الكلمة للمستشار المحترم السي أحمد المالكي.

المستشار السيد أحمد المالكي:

بسم الله الرحمان الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

أختي، إخواني المستشارين،

يدخل المغرب الألفية الثالثة في إطار عولمة تتميز بغزو إعلامي خطير لكل بلدان المعمور خاصة من خلال انتشار الإعلامي الفضائي في المجال السمعي البصري الذي حول العالم الى قرية صغيرة، والمغرب مجبر في هذا الإطار على وضع سياسة إعلامية وطنية كي يخلق له مكانة وسط هذه الزحمة والمنافسة الشرسة ليبلغ رسالة إعلامية وذلك بمنح الانتاج الإعلامي الوطني الاهتمام الكافي واللازم، ولكن ما يثير استغرابنا ودهشتنا هو غياب مؤشرات تدل على وعي الحكومة بالضرورة القصوى والاستعجالية لوضع استراتيجية إعلامية متكاملة.

وفي هذا السياق نتساءل السيد الوزير عند دواعي استمرارية احتكار الدولة لوسائل الإعلام خاصة منها الإعلام السمعي والمتمثل في الإذاعة. فبرأينا ومن خلال فتح الأباب أمام المستثمرين المغاربة في المجال الإعلامي وذلك بخلق محطات محلية وجهوية خاصة على الموجات القصيرة ومن شأنه أن يشكل إحدى الركائز الأساسية للاستراتيجية الإعلامية المستقبلية، لأنه سيساهم في تدعيم اللامركزية والجهوية والحفاظ على الخصوصية الثقافية المغربية في المشهد الاعلامي الوطني والتي و للأسف الشديد تشهد تراجعا حادا وتردي يندر بالخطر الذي يهدد هويتنا الوطنية.

فهل تفكر وزارتكم في وضع خطة إعلامية وطنية يتم من خلالها تحرير البث الإذاعي؟ فإن كان كذلك فكيف تتصورون تحقيقها ومتى تنوون الشروع في إنجازها؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للمستشار المحترم، الكلمة للسيد وزير الاتصال.

السيد محمد العربي المساري وزير الاتصال:

السيد الرئيس،

السيد المستشار،

والسادة المستشارين الذين تفضلوا بوضع هذا السؤال أطمئنكم فأذكر بأنه توجد فعلا مؤشرات تدل على وعي الحكومة للضرورة القصوى للموضوع الذي طرحه السيد المستشار ولا أدل على ذلك من أن هناك برنامجا هو قيد التعميق وقد أعلن السيد الوزير الأول عن عزم الحكومة على إعلان هذا البرنامج في هذه السنة.

ويسرني أن أسجل بارتياح أن الرأي الذي عبر عنه السيد المستشار باسم السادة المستشارين أصحاب السؤال يتطابق تطابقا تاما مع وجهة نظر الحكومة، بل مع برنامجها الذي عرضناه عليكم وكذلك في الجلسات المطولة في اللجنة المختصة في هذا المجلس الموقر. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، ليس هناك تعقيب؟ إذن تنتقل الى السؤال الموالي وأحيط المجلس المحترم علما أن السيد وزير الشؤون الثقافية ينوب عن السيد وزير التجهيز، ولهذا ننتقل الى السؤال المتعلق بقطاع التجهيز بناء الطرق الرابطة بين جماعة إقليم طاطا للمستشار المحترم السيد محمد تاضومانت، لكم الكلمة السيد المستشار.

المستشار السيد محمد تاضومانت:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السادة المستشارون المحترمون،

كما تعلمون معاناة العالم القروي من مشاكل جمة نذكر من بينها على سبيل المثال لا الحصر مشكل صعوبة المسالك الطرقية الذي يجعل قاطنة هذا العالم القروي في عزلة تامة.

ففي إقليم طاطا يلاحظ غياب العديد من الطرق الرابطة بين الجماعات والمراكز القروية، ونذكر من بين غياب الطرق الرابطة بين جماعة الثليت وجماعة أكنان وجماعة ألوگوم والطريق الرابط بين جماعة أقغان وجماعة بني يعقوب المؤدية الى اقليم تارودانت ونشير كذلك الي غياب الطريق الرابط بين جماعة تامنالت وداوويز اسموكن المؤدية الى بلدية تافراوت باقليم تزنيت وكذلك غياب طريق دائرة فم الزكيط وعمالة زاكورة، وكذلك غياب الطريق الرابط بين بلدية أقا وجماعة القصبة ودوار إيميتك مع العلم أن السيد الوزير سبق له أن وعدنا بأن مشروع هذا الطريق سيبتدئ في بداية سنة 2000، وبهذه الصدد نسأل السيد الوزير عن الإجراءات والتدابيرالتي تنوي الحكومة اتخاذها من أجل بناء الطرق لفك العزلة عن سكان هذه المنطقة. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للمستشار المحترم، الكلمة للسيد الوزير للجواب.

السيد وزير الشؤون الثقافية (نيابة عن السيد وزير التجهيز):

شكرا السيد الرئيس،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

السيد المستشار المحترم،

سأحاول أن أقدم في هذا الجواب معلومات عامة ومدققة عن كل الاقليم حتى تكونوا في الصورة وسأقدم سواء المسالك المبرمجة أو التي لم تبرمج بعد لأنكم تعرفون أن برمجة هذه الطرق تتطلب تخطيطا على المدى القريب والمتوسط، فتعرفون السيد المستشار أن الشبكة الطرقية لإقليم طاطا تتكون من 1158 كيلو متر، منها 538 كيلو متر تم تعبيدها منذ إحداث الاقليم سنة 77 أي ما يناهز 46٪ من مجموع الطرق المصنفة. وتوجد 25 كيلو متر حاليا في طور الإنجاز.

كما تجدر الإشارة إلى أنه في إطار البرنامج الوطني لبناء وإعداد الطرق بالعالم القروي تمت برمجة بناء 148 كيلو متر وإعداد 207 كيلو متر من الطرق القروية أي برمج ما مجموعه 355 كيلو متر أنجز منها الى حد الآن 39 كيلو متر.

أما فيما يخص الطرق الواردة في السؤال والتي تعني بعض الجماعات المحلية والمراكز القروية بالإقليم فأشير الى ما يلي:

- أولا الطريق الرابطة بين جماعتي تاليت وأكينا، يبلغ طول هاته الطريق كما يعرف السيد المستشار المحترم 155 كيلو متر وتنقسم الى ثلاث محاور، محور أول غير مصنف، يربط بين الطريق الاقليمية 1800 وتاليت على طول 10 الكيلو متر وهو غير مبرمج حتى الآن، محور ثاني يعتبر مقطعا من الطريق الإقليمية رقم 1800 ويربط بين أقا إكن وألوكوم على طول 105 الكيلو متر، مبرمج منها الآن 58 كيلو متر في إطار البرنامج الوطني لبناء الطرق بالعالم القروي.ومحور ثالث غير مصنف ويربط بين الطريق الإقليمية 1800 وجماعة أكينان على طول 40 كيلو متر وهو أيضا غير مبرمج.

- ثانيا الطريق أقايگن وتارودانت عبر جماعة بني يعقوب الطريق الإقليمية 1743 تربط هذه الطريق كما تعرفون بين أقا إيگن والطريق الوطنية رقم 10 عبر أكادير ملولن على طول إجمالي يقدر ب 115 كيلو متر، منها 45 كيلو متر بإقليم تارودانت و60 كيلو متر بإقليم طاطا، أشغال بناء 40 كيلو متر بإقليم طاطا مبرمجة في إطار البرنامج الوطني لبناء الطرق على مدى سنتين ابتداء من سنة 2003، أما أشغال بناء 45 كيلو متر بإقليم تارودانت فمبرمجة في نفس الإطار على مدى ثلاث سنوات ابتداء من سنة 2001 أي ابتداء من السنة القادمة.

- ثالثا الطريق الرابطة بين تامنارت ودواوير أسموكن والمؤدية الى تفراوت الطريق الجهوية رقم 107، وأنتم تعرفون أن هذه الطريق تربط بين تافراوت والطريق الوطنية رقم 12 عبر جماعة تامنارت ويبلغ طول المقطع التابع لإقليم طاطا 62 كيلو متر وهو عبارة عن مسلك أشغال إعداده مبرمجة في إطار البرنامج الوطني لبناء وإعداد الطرق بالعالم القروي ابتداء من سنة 2002.

- رابعا وأخيرا الطريق الرابطة بين بلدية أقا وإيميتك عبر جماعة القصبة. وهي الطريق الإقليمية رقم 1803، هذه الطريق الرابطة بين أقا وإيميتك يبلغ طولها 37 كيلو متر وهي مبرمجة في إطار البرنامج الوطني لبناء وإعداد الطرق بالعالم القروي ابتداء من سنة 2001.

هكذا السيد المستشار المحترم تعرفون الآن من هذا البرنامج ماهو مبرمج وما هو غير مبرمج والمهم أن أغلب الطرق التي ذكر تموها توجد قيد البرمجة، شكرا.

السيد رئيس الجلسة :

هناك تعقيب للسيد المستشار، لكم الكلمة.

المستشارالسيد محمد تاضومانت:

شكرا السيد الوزير على جوابك وأطلب منك أن تعطيني الوزارة على الطرق والمسالك التي يعانون منها سكان إقليم طاطا وأن أنوه وأشكر جزيل الشكر على مستخدمي مديرية الأشغال العمومية لطاطا الذين يقومون بخدمات بقلة آليات وقلة الأطر وقلة التموين، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، ننتقل الآن الى السؤال المتعلق بوزارة التنمية الاجتماعية والتضامن والتشغيل والتكوين المهني الخطة المتعمدة من طرف الحكومة لخلق مناصب شغل للمستشارين المحترمين السادة أحمد الديبوني، عبد الرحمن بيجي، علي الخضراوي، محمد السلامي، أحمد السنيتي، ابراهيم السالمي، عمر أدخيل، وكبور الماسي، الكلمة للسيد المستشار المحترم.

المستشار السيد ابراهيم السالمي:

نعتذر ربما هذا السؤال نفاجأ به لم يكن مدرجا عندنا أو نخبر به، هذا السؤال الذي كان عندنا مبرمجا هو السؤال الأول مع السيد وزير التشغيل، خطأ ربما، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

على كل حال ننتقل الى السؤال المتعلق بكتابة الدولة لدى وزير التنمية الاجتماعية والتضامن والتشغيل والتكوين المهني المكلفة بالرعاية الاجتماعية والأسرة والطفولة، وهو سؤال يتعلق بعدم استفادة موظفي التعاون من التعويضات العائلية كباقي موظفي الدولة للمستشارين المحترمين السادة محمد المنصوري، عبد العزيز القريعة عمر المكدر ولحسن بوعود. الكلمة للسادة المستشارين أصحاب السؤال، أعتقد أن طارحي هذا السؤال لا يوجدون في القاعة سيطبق في مقتضى السؤال الأول والسؤال الأخير مقتضيات النظام الداخلي وأعلن أننا الآن بقي أمامنا السؤال الآني المتعلق بوزارة الداخلية وهو الإجراءات المتخذة لضمان احترام القانون في الاستحقاقات الانتخابية المقبلة، وكذلك المناخ الاجتماعي قبل اجراء انتخابات تجديد ثلث أعضاء مجلس المستشارين، هذان السؤالان، تفضل كاين شي نقطة نظام السيد المستشار، إذا لم يكن مانع نرفع الجلسة لمدة 15 دقيقة.

السيد رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمان الرحيم،

السادة المستشارين المحترمين،

السيد وزير الداخلية المحترم،

نعلن عن استئناف جلسة الأسئلة الشفهية وننتقل إلي معالجة السؤال الآني الأول الموجه الى السيد وزير الداخلية حول الاجراءات المتخذة لضمان احترام القانون في الاستحقاقات الانتخابية المقبلة تقدم به السادة رؤساء الأغلبية في شخص السادة المحترمين السيد عبد اللطيف أبدوح ومحمد الخير ومحمد القدراي ومحمد كافي الشراط، ونطلب من السادة المستشارين الذين طرحوا السؤال أن يقدم سؤاله، الكلمة للمستشار المحترم السيد عبد اللطيف أبدوح.

تقدم به السادة رؤساء فرق الأغلبية ومعروفين السادة رؤساء الأغلبية بالترتيب الأستاذ المستشار المعطي بنقدور عن الفريق الاستقلالي السي عبد الحق التازي، عن الفريق الاشتراكي السي عبد الله الشرقاوي، عن فريق التجديد والتقدم الأخ رحال الزكراوي، عن فريق جبهة القوى الأخ رحو الهيلع، عن الحركة الوطنية الأر الأستاذ عبد الرحمن لبدك هاذ السادة رؤساء فرق الأغلبية عندما وقفنا عن ذكر أسمائهم فقد أشرنا الى صفتهم، ولكت الملاحظة التي أشار إليها السيد رئيس الفريق المحترم في محلها نظرا لأهمية السؤال ونظرا لأنه مقدم فعلا من طرف فرق الأغلبية، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد السلام بروال:

... على السادة المستشارين والتي هي موضوع جلسة اليوم هي أسئلة آتية من للمستشارين المحترمين السيد عبد اللطيف أبدوح، السي محمد خيري، السي محمد قداري، السيد محمد كافي الشراط، فالأسئلة أو القوائم التي عندنا لا تشير الى الأغلبية.

ثانيا السيد الرئيس وكما تعلمون فالأسئلة تطرح من طرف السادة المستشارين لا من طرف فرق الأغلبية، وبالتالي أحدد المسؤولية، أمامنا أسئلة موجهة من طرف أربعة أشخاص أربعة مستشارين محترمين لكي لا يقال لنا هذه الأسئلة موجهة من الأغلبية أو المعارضة، فاللي عندو شي سؤال يطرحو ونكونو منضبطين مع القائمة التي اتفق عليها المكتب والتي وزعت والتي هي موضوع جلسة اليوم، وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الرئيس المحترم، أذكر المجلس الموقر بأن الرئاسة توصلت بمراسلة من إدارة المجلس من السيد الرئيس تنص على أنه وقع استدراك بأن هذا السؤال موقع من طرف رؤساء فرق الأغلبية الذي أشرت الى إسمهم، وأعتقد أن السيد الرئيس الفريق المحترم قد سجل ملاحظاته، والآن ننتقل الى مناقشة هذا السؤال، الكلمة للمستشار السيد عبد اللطيف أبدوح.

المستشار السيد عبد اللطيف أبدوح:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السادة المستشارين المحترمين،

أود في مستهل هذا التدخل أن أسجل الارتياح الذي نشعر به في فرق الأغلبية اتجاه مبادرة تخصيص هذا الموضوع المحوري لجلسة

اليوم لموضوع الإجراءات المتعلقة بضمان احترام القانون في الاستحقاقات الانتخابية المقبلة اعتبارا للأهمية الحيوية لهذه الإشكالية التي ظلت تحتل مركز الصدارة ضمن اهتمامات القوى الوطنية والديمقراطية، كما أنها تشكل المدخل الضروري للحداثة السياسية وتحقيق التطور الديمقراطي المنشود.

وحيث أن جلستنا هاته تعقد بعد إجراء القرعة الخاصة بالتجديد الأول لثلث أعضاء مجلس المستشارين، فإننا نغتنم هاته المناسبة لنقدم التهاني الخاصة لكل هيئات ومكونات مجلسنا الموقر على أجواء النزاهة والشفافية التي ميزت الإجراءات التنظيمية أقول الإجراءات التنظيمية لعملية القرعة تنفيذا لمضمون الدستور والقانون التنظيمي نصا وروحا وفي هذا أكبر دليل على الرغبة الملحة لدى مكونات المجلس بترسيخ مبادئ الديمقراطية.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

عملا بمقتضيات الفصل 38 من الدستور تم إعلان ثلث أعضاء مجلس المستشارين المزمع تجديده والتي تعد الانتخابات التي ستجري يوم 15 شتنبر الانتخابات الأولى من نوعها لأنها ستجري في ظل العهد الجديد هذا العهد الذي حدد معالمه جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده من خلال الإشارات القوية والمتميزة التي تجاوب معها الشعب المغربي برمته وفتح أمام الجميع باب الأمل في المستقبل، وحيث أن هذا الاقتراع سيكون أول اقتراع تشرف عليه حكومة بداية التناوب بواسطة وزارة الداخلية أو وزير الداخلية الذي سبق له أن صرح في أول لقاء له بعد تعيينه من طرف جلالة الملك أنه لن يقبل التلاعب بالأموال في الانتخابات وأن القوانين ستطبق روحا ونصا في وجه المخالفين والمتلاعبين والمفسدين، ذلك أن الواقع لم يعد يقبل بتاتا أي تلاعب بالديمقراطية وأنه لا تقدم ولا تغيير إذا ما ظلت دار لقمان على حالها والشعب المغربي يحفظ هذا جيدا وتبعه باعتناء. كما أننا نعتبر هاته الانتخابات امتحانا للحكومة وللبلاد كذلك لتحقيق الأهداف والغايات التي رسمها عاهلنا المفدى جلالة الملك محمد السادس نصره الله. والتي جاءت بعبارة واضحة وصريحة في خطاب العرش الاخير.

ان هذه الانتخابات المقبلة تهم مشاركة الناخبين الكبار الذين يتمتعون بصفة تمثيلية انتخابية وهم عمال الديمقراطية، فمن العار أن يسمع انهم يبيعون اصواتهم او يتلاعبون بالاستحقاقات الانتخابية او يعملون على الإبقاء على الممارسات غير الشريفة التي عرفتها الاستحقاقات الانتخابية السابقة وخاصة اللجوء الى استعمال الأموال للتأثير على إرادة الناخبين التي يمنعها ويعاقب عليها القانون.

وحيث إن القوانين القائمة المعمول بها الآن في الشأن الانتخابي توفر ضمانات مهمة لأجل محاربة كل الخروقات وتجرم أفعال البيع والشراء في ضمائر الناخبين.

السيد الوزير،

السيد الرئيس،

السادة المستشارين،

إن المغرب قد جرب كل شيء إلا انتخابات نزيهة حرة شفافة، ألا ترون السيد الوزير أنه أن الأوان لتلبية هذا الطلب وهذا المبتغى الأساسي والقيام بهذه التجربة المنتظرة؟ ومن الملاحظ أن نفس الأساليب والممارسات التي طبعت انتخابات دجنبر 97، لافساد الدمم وشراء الأصوات بواسطة سماسرة في أسواق البوادي. وبالمقاهي والفنادق بالمدن، انطلقت ملامحها بكثير من جهات الوطن فور إجراء عملية قرعة إخراج الثلث أثناء عملية التجديد الأول. لذا نأمل من السطات المختصة أن تتحرك من أجل احترام القانون وحماية كرامة المواطن وإحقاق هبة الدولة من خلال المفهوم الجديد للسلطة:

لقد جرت كما هو معلوم خلال هذه الولاية التشريعية انتخابات جزئية في أكثر من دائرة انتخابية تشريعية، وقد أشارت الأصابع الى أن الحملات الانتخابية وعملية الاقترع لم تسلم من الشوائب وهذا أمر لا يستقيم في نظرنا على عهد حكومة نريدها ونعتبرها أن من المهام الأساسية، بل مهمتها بالأسبقية تصحيح المسار الديمقراطي وتمكين البلاد من شروط انتخاب مؤسسات تمثيلية ذات مصداقية.

اننا على إدراك كامل بالصعوبات الحقيقية التي تجابه اقرار الديمقراطية المتميزة بالنزاهة والسلامة، ولكننا دعونا الحكومة من

خلال المواقف التي عبرنا عنها في شتى المناسبات مطالبين التعجيل بمراجعة مدونة الانتخابات، وذلك لتوفير ضمانات أفضل للنزاهة وقطع الطريق على عدة وسائل للتحكم في عملية ونتائج الاقتراع كإلغاء استعمال الألوان وتعميم البطاقة الوطنية وتشديد العقوبات الزجرية على كل المخالفات المتعلقة بالانتخابات.

إننا نعتبر الانتخابات الجزئية لتجديد ثلث مجلس المستشارين المقرر إجراؤها في 15 شتنبر القادم بمثابة امتحان حقيقي للحكومة لتأكيد حسن نيتها في تصحيح وترسيخ التوجه الديمقراطي وفاء لالتزاماتها في التصريح الحكومي الذي تقدم به أمامنا السيد الوزير الأول وذلك في انتظار إصلاح شمولي لنظام الانتخابات آخذا بالإعتبار التحديات الكبرى المطروحة على بلادنا والتي بلورها خطاب جلالة الملك محمد السادس بمناسبة الذكرى الأولى لعيد العرش المجيد، حيث قال جلالته ***«فقد سهرنا على وضع مجموعة جديدة من النصوص، حيث تم تهييء مشاريع متقدمة أعدنا من خلالها النظر جدريا في كل من ميثاق الجماعات المحلية والاقليمية والجهوية ومدونة الانتخابات وسنبشرك شعبي العزيز في مناسبة قريبة بالخطوط العريضة لهذه النقلة الديمقراطية الكبرى التي توخينا منها الإسراع بترسيخ اللامركزية واللاتمركز في اتجاه إفراز مجالس محلية إقليمية وجهوية تجمع بين ديمقراطية التكوين وعقلانية التقطيع ونجاعة وشفافية وسلامة التدبير وتتوفر علي أوسع درجات الحكم الذاتي الإداري والمالي الذي من شانه جعلها تنهض بعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ليس بالتبعية للدولة ولكن بالشراكة معها وبالتشارك مع القطاع الخاص والمجتمع المدني من قبل نخبة ذات مصداقية وكفاءة ونزاهة يفرزها نظام ومسلسل انتخابي ديمقراطي محاط بجميع الضمانات القانونية الكفيلة بضمان حريته وتعدديته ونجاعته كما على أننا ننتظر من حكومتنا ترسيخ دولة الحق والقانون بإعطاء دفعة قوية للإصلاح الإداري والقضائي والسهر المستمر على تخليق الحياة العامة وثقافة المرفق العام وسنتعهد برعايتنا السامية الموصولة هذا المفهوم الذي قطعنا الخطوات الأولى لتفعليه والذي ينتظرنا بذل مجهودات متواصلة ومتأنية حتى يصبح تشريعات عصرية وثقافية متجذرة وسلوكا يوميا وفعلا تلقائيا»***. انتهى قول جلالة الملك.

إذن السيد الوزير المحترم وفي ظل هذا المناخ السياسي المغربي وهذه التطلعات وهذا الأمل المعقود من خلال كل المستجدات المطروحة ومن خلال ما تتبعناه جميعا، إننا ننتظر منكم السيد الوزير ونتمنى أن لا تخيبوا رجاء وآمال هذا الشعب، وبالمناسبة وليطمئن الرأي العام الوطني على مصيره السياسي واختياراته في الديمقراطية نسائلكم عن ماهية الاجراءات التي تنوي الحكومة اتخاذها لفرض احترام القانون والضرب بكل صرامة على أيدى كل من سولت لهم أنفسهم الإساءة والمس بمصداقية المؤسسات وإعطاء الثقة والمصداقية لاستحقاقاتنا الإنتخابية المقبلة.

وأختتم كل ما جاء في هذا السياق بقوله تعالى بعد بسم الله الرحمان الرحيم «إن الذين كفروا ينفقون أموالهم ليصدوا عن سبيل الله فسينفقونها ثم تكون عليهم حسرة، ثم يغلبون وإن الله لا يغير ما بقوم حتى يغير ما بأنفسهم». والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم، الكلمة الآن لصاحب السؤال الآني الثاني الموجه أيضا الى السيد وزير الداخلية حول المناخ الاجتماعي قبل اجراءات انتخابات تجديد ثلث أعضاء مجلس المستشارين للمستشارين المحترمين السيدين محمد جوهري والصوالحي بوزكري، الكلمة للمستشار المحترم رئيس الفريق الأستاذ محمد جوهري.

المستشار السيد محمد جوهري:

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس،

السيد وزير الداخلية.

السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان،

أختي، اخواني المستشارين،

طرحت هذا السؤال يوم 20 يونيو 2000 وسجل بإدارة المجلس تحت رقم 215 وطرحناه كسؤال آني بعد انصرام 9 أيام على عملية اجراء تجديد ثلث مجلس المستشارين، وهي المعروفة بعملية القرعة، منذ

ذلك الوقت بدأت أو خلق جونفسي ومناخ داخل المجتمع المغربي وبصفة خاصة داخل المنتخبين والناخبين واستشعارا منا بالمسؤولية وواجب إثارة انتباه الحكومة الى هذا الجو النفسي قدمنا السؤال، وسأضيف الى هذا السؤال بعض الأسباب الأخرى لأن المجال السياسي يتجدد يوما عن يوم.

السيد الوزير،

صدر يوم 24 من هذا الشهر قرار بتحديد تاريخ إجراء انتخابات تجديد ثلث مجلس المستشارين والذي حدد بتاريخ 15 شتنبر 2000. غير أن الملاحظة الأساسية التي نوجهها إليكم السيد الوزير- السيد وزير الداخلية هو أنكم غيرتم اللجنة الوطنية لتتبع الانتخابات وأنتم تصدرون المرسوم، ذلك أن الظهير المحدث للجنة يقول الفصل 11 يصرح أو يحددوا، يلزم الفصل 11 والفصل 12 من الظهير المذكور تقوم اللجنة الوطنية في إطار سياسة الحوار والتراضي بالدراسة وإبداء الرأي بخصوص مشاريع النصوص التشريعية أو التنظيمية بما في ذلك الدوريات المتعلقة بالإنتخابات والتي تعرضها عليها الحكومة قبل المصادقة النهائية عليها. وفي هذا الإطار تبدي اللجنة الوطنية رأيها في مشروع التقسيم المتعلق بالتمثيل على الصعيد الوطني. فكل ما يمكن أن يتعلق بالإنتخابات فهو يمر أولا عن طريق اللجنة الوطنية لمراقبة الانتخابات، وبالمناسبة نذكر بأننا ومنذ أن طرح مشروع تعديل المادة 6 والمادة 8 من القانون التنظيمي لمجلس المستشارين في مجلس المستشارين والذي كان الهدف منه تقسيم المغرب الى ثلاثة مناطق، منذ ذلك الوقت نادينا نحن وقلنا بأن رأينا هو جمع اللجنة الوطنية لأن تعطي رأيها، وفي كل مناسبة مناسبة وخلال 40، يوما كنا ننادي ونطلب هذا الطلب ولحد الآن لم تجتمع هذه اللجنة، وقد سمعنا أن اللجنة ربما تجتمع في الأيام القريبة أو اليومين القادمين.

قلت السيد الوزير، الحكومة مسؤولة عن الجو النفسي والمناخ والدعاية التي تؤثر سلبا على الرأي العام. الانتخابات المقبلة السيد الوزير هي انتخابات عامة لأنها تخص وتعني تجديد 90 برلمانيا مستشارا ممثلا للأمة من مختلف الفئات والمجموعات الستة التي تكون مجلس المستشارين. إنه بالرجوع الى الانتخابات الجزئية الماضية سواء النيابة أو الاستشارية أي انتخابات مجلس المستشارين الانتخابات الجزئية نجد أن الممارسات لازالت هي وأن أسباب الإدانة لازالت قائمة أنه بالرجوع الى قرارات الإلغاء الصادرة عن المجلس الدستوري نجد أنها ترتكز في نسبة كبيرة منها على الأخطاء التي ترتكبها الإدارة المحاضر، تكوين المكتب، تمثيل المرشحين، البطائق الانتخابية الى آخره الى آخره.

خامسا: إن الإدارة تقول أنها تلتزم الحياد ولكن الحياد الذي تلتزمه الإدارة دائما هو حياد سلبي أي تلازم المكاتب الإدارية، وكما يقول المثل ما تضرب ما تهرب والله ينصر من أصبح.

سادسا: الدولة وأعني هنا الوزارة الوزارة المكلفة بالأمن وبالضبط وبضباط تحرير المخالفات هم ضباط الشرطة القضائية وهم تابعون للشرطة والدرك والنيابة العامة تابعة للوزير والوزير هو عضو في الحكومة وهؤلاء مسؤولون عن احترام القانون وعن تتبع المخالفات والمخالفين وتتبع التحركات المشبوهة واستقصاء أخبار الراشين والمرتشين والذين تتجه نواياهم الى خرق القانون هناك مكاتب الاستعلامات وهناك أقسام الاستعلامات وهناك سلطة قائمة يجب أن تقوم بواجبها فالسلطة لا تنتظر بل تبادر.

سنة 96 السيد الوزير، اخواني قامت الدولة بمبادرة إعلان انتفاء صفة المواطن المؤهل للانتخابات ل 400 شخص تقريبا، فكان لها وقع حميد على الانتخابات وعلى الجو النفسي وعلى المسلسل الانتخابي ككل. الدولة يجب أن تعلن الحرب على المشبوهين وعلى بائعي الدمم وهم من هنا يبدأ تخليق الحياة السياسية كما أشار إليها وأكد عليها وطلبها جلالة الملك في خطاب أول أمس من الحكومة.

صحيح السيد الوزير أن الأحزاب السياسية لها دور ودور أساسي في منح التزكيات، في تزكية المرشحين، في تتبعهم، في تأطير الناس، صحيح، لكن لازالت سلطة الأحزاب على المنخرطين فيها ضعيفة إن لم نقل منعدمة، لأن القانون لم يعطها أية سلطة، في الدول المتقدمة والديمقراطية والتي تنشد الديمقراطية الانسان لما يخرج من حزب ممنوع عليه أن يلتحق بحزب آخر إلا بعد مضي سنة على الأقل بل ومنهم من تسقط نيابته عن الأمة، إلى آخر التدابير والإجراءات التي يجب أن تكون كسلطة (أداة) أو كمقياس أو كأساس لضبط المنخرطين

مع الأحزاب، هذا دفاع عن الأحزاب صحيح ولكن هو أيضا تنبيه لهذا الجانب.

من هنا السيد الوزير إياك يطرح التساؤل حول اللوائح الحرة، دورها وهل ستعطي نتيجة من هذه النتائج ؟ هذه هي أسباب وضع السؤال التالي- السيد الوزير- وصيغته هي هذه.

إن جميع الأحزاب وجميع المواطنين بصفة عامة يستعدون لمواجهة الانتخابات المقبلة لتجديد الثلث المذكور إلا أنه في المحافل الخاصة واللقاءات العائلية والحزبية وغيرها وفي كل مكان يجري فيه النقاش والجدال وحتى في الأماكن الرسمية أحيانا، بدون خجل وبدون تحفظ يقع الاجماع على أن الانتخابات المقبلة يهيأ لها بالإعداد المادي والتركيز على استعمال المال لشراء الأصوات واستمالة الناخبين، ويقع الحديث على هذه المسألة كظاهرة اجتماعية.

وإذا كان الجو الاجتماعي والنفسي للمواطنين هو من مشمول اهتمامات نواب الأمة والذي ينتج عن الثقة التي يشعر بها المواطنون والناتجة عن حسن التدبير وتسيير الشأن العام من طرف الحكومة ولإتاحة الفرصة لكم للحكومة لتدلي برأيها وتصورها، نسألكم ماذا أعدت الحكومة لمواجهة الانتخابات المقبلة، شكرا السيد الرئيس، السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم، الكلمة الآن للحكومة للجواب في شخص السيد وزير الداخلية المحترم، لكم الكلمة.

السيد أحمد الميداوي وزير الداخلية:

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس المحترم،

السادة المستشارين المحترمين،

السيدة المستشارة المحترمة،

الموضوع الذي أثير اليوم في مجلسكم الموقر هو موضوع حساس وأساسي جدا، أستسمح المجلس الموقر ماغاديش ناخذ بالتسلسل الأسئلة كما وردت وكما طرحها السادة المستشارون سأتطرق لنقطة أولى اللي المستشارين المحترمين تطرقوا لها أولا المستشار الأول المحترم قال كل شيء إلا الانتخابات بقت هي على ماهي عليه دازت في غير نزاهة وقال المستشار السي الجوهري المحترم الممارسات لازالت هي هي.

المستشارين المحترمين عندهم الحق باش يكون عندهم الرأي ديالهم الشخصي والتقييم ديالهم الشخصي، ولكن هذا غير صحيح لأنه في الانتخابات الجزئية مرت مطابقة للتعبير الديمقراطي الصحيح، وهذا ظلم وحيف في حق الإدارة الترابية والعاملين فيها اللي داروا جهدهم باش الانتخابات الجزئية تكون ديمقراطية ونزيهة. صحيح كان بعض الأشخاص اللي خولت لهم نفسهم أنهم يستعملوا المال الحرام ضبطوا وحررت محاضر وقدموا للمحاكم، فما يمكنش نهائيا نوهمو الرأي العام بأن ماكاينش حتى شي تقدم في العمل ديال الحكومة وأن الممارسات كيف ما كانت من قبل باقية هي هي، وكاين حتى بعض النوع من التغليط في الكيفية ديال إلقاء السؤال.

ملي تنقولو بأن المجلس الدستوري رفض واحد العدد ديال السادة النواب والسادة المستشارين على أساس تدخل الإدارة، هاذ الشي وقع في انتاخبات سابقة ولكن لما بدات الانتخابات الجزئية أي حالة من هذه الحالات ماكانتش، باش ما يكونش في إعطاء مثل بحال هذا هو تزكية بأن لاشيء لم يتغير، بل هناك تغيير احنا كنقومو بالدور ديالنا بكل موضوعية وبكل نزاهة ومستعدين أنه ناخذو أي إجراء في حق أي واحد ماكيحترمش القواعد ديال تطبيق الدمقراطية الحقة. أنا ملتزم كل الالتزام بأنه اللي سولت لو نفسو أنه ما يحترمش قواعد الديمقراطية الصحيحة، الإدارة غادي تقوم بواجبها ولا تضبط ويتضبط غادي يتقدم للمحكمة وغادي تقوم بواجبها ولا تضبط ويتضبط غادي يتقدم للمحكمة وغادي نرجع في إطار إجراءات المتخذة في هذا الباب لهذه النقطة هذه بالذات أولا من منطلق عام لا يمكن أن نسمح بأن أقدس حاجة في الحياة السياسية هو الإدلاء بصوت الناخب، ما يمكنش نهائيا قدسية الإدلاء اللي كيكون اختيار حر وتعبير عن المواطنة الحرة والتعبير عن الاختيار الديمقراطي أن هذا الاختيار المقدس يرجع وهو كأنه سلعة كتباع وكتشرى، ما يمكنش تسمح به نهائيا، فإن كان هذه الظاهرة عرفت بعض الوجود لأسباب متعددة ماغاديش نرجعو لها

حتى أصبحت مترسخة في بعض الفئات المجتمعية، ما يمكناش نهائيا كلنا كحكومة أو كأحزاب أو كل مكونات المجتمع إلا نعملو جاهدين باش هاذ المجتمع المومن اللي كيخصو يكون مجتمع فضيلة ما يمكنش يتاجر في أقدس شيء في الميدان السياسي وهو التعبير عن الاختيار الحر النزيه.

وبهذه المناسبة كنتوجه لإخواني وأخواتي المغاربة كلهم اللي اشرى منكم صوت قادر يبيعو عشرة المرات أكثر. هذه من القدسيات اللي ما يمكنش أبدا لأي مسؤول أنه يكون على علم ويعاضد أو يوافق ويغمض عينيه على البيع والشراء في الأصوات، بناء على هذا المبدأ الراسخ اللي كيرسخو الدستور وكترسخو القوانين ديال المملكة وكترسخو الأخلاقيات وكيرسخو واجب المواطنة الأجهزة التابعة لوزارة الداخلية ولكل المكونات ديالها عندها تعليمات صارمة باش يكون التتبع ديال الجو العام والتهييء ديال الانتخابات الجزئية، وغادي تستعمل الإدارة الترابية الأجهزة المرئية والأجهزة الغير مرئية لضرب أي تلاعب وماغادي يكون حتى شي تهاون، اللي تضبط غادي يتقدم للمحكمة والقضاء غادي يقول الكلمة ديالو، هذا شيء أكيد مؤكد.

الإجراءات العملية المادية الأخرى فالإدارة الترابية متمرسة على توفيرها والسهر على مرور العمليات الانتخابية كلها في جو نزيه وديمقراطي، الأجهزة القضائية كذلك أنا مامخولش باش نهضر بإسمها لكن السيد وزير العدل والحكومة ديال صاحب الجلالة عاطية للقضاء وهو قضاء مستقل تحسيسه بالقدسية ديال العملية ليقوم بالدور ديالو الكامل في زجر كل اللي سولت له نفسو أنه يخرج على القواعد الديمقراطية، لكن كيبقى هذا الموضوع الجد الهام والجد شائك ،ما يمكنش يتعالج بالنظرة ديالو غير من زاوية إيلا كاين أي خلل بالعملية الديمقراطية الإدارة كتحمل كل المسؤولية، الإدارة كتحمل مسؤولية طبعا وغادي تقوم بالواجب ديالها طبعا ولا حصل شي واحد كيعمل في الجهاز الإداري في أي مرتبة بأنه خل بالواجب ديالو سيعاقب وسيقدم للقضاء كأي مواطن مغربي آخر، الاحزاب السياسية والهيئات النقابية كتحمل مسؤولية كبيرة في هذا الميدان. هاذ الناس اللي كيشريو الأصوات عندهم تزكية ديال أحزاب. هاذ الناس اللي كيشريو الأصوات عدد ديال الأحزاب كيعرفوهم بالإسم وكيعرفوا المقادير، فالواجب الأخلاقي والواجب الوطني والغيرة على هذه البلاد كلتزم عليهم كذلك يكون عندهم موقف ماشي باش يقولوا غير هذوك يستعملوا الفلوس يطردوهم من الصفوف ديالهم.

وهكذا الجهاز السياسي المغربي كيمكن لو يتطهر، مايمكنش كل ما كان موضوع مشكل في المجتمع هو موضوع على المغاربة كلهم من كل المواقع لا من الموقع الإداري ولا من الموقع السياسي ولا من الموقع الفكري ولا من الموقع الإجتماعي، إيلا ما كانشي تظافر الجهود من الجميع والنية الصالحة من الجميع مابقاش عندنا الوقت باش كل واحد يحاول يلوح المسؤولية للآخر.

ومن الأغراض ديال هاذ السؤال وتنقولها بكل صدق وكل صراحة باش يتقال بأن البرلمان والأحزاب السياسية راه طرحوا السؤال على وزير الداخلية والحكومة كتحمل كل المسؤولية، نعم الحكومة كتحمل مسؤوليتها وغادي تقوم بالواجب ديالها، ولكن الأحزاب السياسية كتحمل كذلك المسؤولية ديالها والقوات النقابية كتحمل المسؤولية ديالها والغرف كتحمل المسؤولية ديالها والمغربي العادي كيتحمل المسؤولية ديالو، تيخصنا نشرو في وسط الروح ديال أولادنا الروح الوطنية الحقة، باش تكون الفضيلة كتطبق حقا باش الالتواء والتحايل على القانون والسياسة ما يبقاش عندها في الوجود في المجتمع المغربي وتكون مبادئ وتكون سياسة وتكون مواقف هادفة تعمل لإرضاء المغرب والمغاربة والمقدسات ديال المغرب والمصلحة العامة، واحنا كلنا كنتحملو مسؤولية مشتركة باش نوصلو لهاذ الهدف هذا، واحنا مستعدين كل الاستعداد باش نلعبو الدور ديالنا كامل وأنا مستعد معاقبة حتى نفسي تقدم للقضاء إذا كان اخلال بهذا الواجب الوطني المقدس ألا وهو السهر على انتخابات نزيهة.

لكن العملية ديال البيع والشراء ماكتكونش في المكتب ديال الانتخابات ولا كتكون داخل الستار اللي كتدوز فيه العملية الانتخابية كتكون أيام قبل العملية الانتخابية، احنا تنطلبو من الجميع أنه كلما كان شعور بشخص أو جماعة ديال الأشخاص كيحاولوا يدخلوا في هذه العملية ديال الاتجار يشعروا السلطات تاخذ مسؤوليتها، والسلطة اللي ما اخذتش مسؤوليتها يطبق عليها القانون وتعلم السلطات

القضائية بحيث في الانتخابات الجزئية للجن الجهوية لعبت الدور ديالها كامل واللي كيترأسها قاضي، كل حالة كانت كتوقع كانت بالعلم ديال اللجنة الجهوية أو اللجنة المحلية وكانت كل الحالات قدمت للقضاء حتى ما يكونش واحد التواطؤ حتى نكونو كنعطيو الدليل الحقيقي على أنه عهد التواطؤ قد انتهى وعهد الإخلال بالقانون إنتهى وأي حالة اللي كيطبق عليها القانون وما طبقناهش احنا مستعدين نوقفو عندها ونجددو البحث أمام القضاء.

على الصعيد ديال المجتمع احنا عندنا واجبنا كلنا كإدارة وبالخصوص كأحزاب كهيئات، كنقابات ،كجمعيات ديال المجتمع المدني تأطير المواطن، التعامل مع المواطن، الانكباب على المصلحة ديال المواطن، التوعية ديال المواطن. فكيف ما نجحت قوى ظلامية أنها تزرع روح ديال الاتجار في ما هو قدسي في الميدان السياسي وهو التعبير عن الصوت كيخص يكون قوة ديال الإصلاح وديال الصلاح وديال الفضيلة تلعب واحد الدور على الصعيد ديال المجتمع بكل مكونات المجتمع باش تمشي في هذا الاتجاه هذا وبكل صدق. في الماضي كنا كنسمعو حتى أن بعض الأحزاب كتبيع التزكية ديالها بالفلوس فكيف يمكن واحد الإنسان اللي كتباع لو التزكية بالفلوس، أشنو غادي يعمل في الميدان ديال العمل السياسي، ومن المخجل أننا نتناولو نوصلو حتى لحد نتناولو في قبة البرلمان موضوع بحال هذا، ولكن المغاربة كيخصهم يفتخروا أنه الحمد لله وصلنا لواحد الطور ديال الديمقراطية وديال التطور السياسي أنه ماكنحشموش نتكلمو على النقائص اللي يمكن تكون عندنا حتى نشرحوها ونملحوها ونتغلبو عليها.

فيما يخص اللجنة الوطنية لتتبع الانتخابات، الإدارة الترابية ماكتشوف أي مانع في الاجتماع ديالها ولكن المرسوم اللي كيحدد بالتدقيق تاريخ الانتخابات هو من اختصاص الحكومة، هو مرسوم يوقع عليه السيد الوزير الأول باقتراح من وزير الدخلية. هذا ما تيمنعش بأن اللجنة الوطنية لتتبع الانتخابات يكون عندها واحد الموقف، ولكن هنا غادي نوقف في نقطة ذات أهمية بالنسبة للسياسة وبالنسبة لتطبيق القانون، احنا دولة قانون خصتنا لزاما علينا كل في موقعه نعملو باش يكون القانون يطبق بحذافره، ماشي كل ما وقع مشكل أو تطرح مشكل نخبعوا نفسنا وراء نص جديد أو هيئة جديدة أو هيئة قديمة، الحلال بين والحرام بين إيلا ما طبقش القانون وتم الاخلال بالقانون تيخص القضاء يطبق على القانون على المخل بالقانون أو اللي ما احترمش القانون، فعندنا جهاز قضائي، عندنا تشريعات عندنا جهاز تنفيذي، عندنا تأطير سياسي، تيخص اللي ماقامش بالواجب ديالو يطبق عليه القانون لأنه كيف ما تفضلتيو السيد الجوهري السي المستشار المحترم قلتم بأنه اللجنة الوطنية يمكن لها تتدخل حتى في إعداد الدوريات ولكن قلتو بنفسكم في إطار الحوار والتراضي، هذه الفترة هذه دازت ديال الحوار والتراضي بين كل الأطراف السياسية، احنا هذا الحوار والتراضي أدى لواحد الوضعية اللي تيخصنا نبداو فيها طور تطبيق القانون، راه ماغاديش ننتظرو من اللجنة الوطنية واللجنة المحلية هي تطبق القانون عوض الحكومة أو عوض الأجهزة الإدارية أو في بلاصة القضاء لزاما علينا نتعلمو أنه اللي أخل بالقانون تطبق عليه المسطرة القانونية كاملة، بطبيعة الحال الرأي ديال اللجن اللي كتبع الانتخابات هو رأي محمود ومقبول في أي وقت، ولكن ماكيعفيناش أن المشكل الحقيقي ماهواش في النصوص ولا في الأجهزة، في الكيفية العملية الكفيلة بالردع والحد والقضاء على استعمال المال الحرام في العملية الإنتخابية، وهنا تيخصنا نمشيو لصلب الموضوع نقطعو للشر الدابر ديالو قبل ما تكون العملية الإنتخابية في وقت الإعداد.

ولي عودة في التدخل على الصعيد الوطني إذا أذن لي سيدنا الله ينصرو ولا وافقت الحكومة ديال سيدنا الله ينصرو باش في الانطلاق ديال العملية الإنتخابية يكون واحد التصريح رسمي وصريح اللي كيعلن أنه كل واحد أخل بالعملية الإنتخابية احنا ماغاديش نبقو جالسين في المكاتب كنتظرو حتى يكون إخلال غادي نستعملو وسائل ديال الدولة باش الشي اللي كيجري وراء الستار حتى هو نعرفوه واللي كيخل بالعملية الانتخابية وراء الستار حتى هو نعرفوه، والآن عندنا أسماء كاين اللي كيجمع الفلوس كيهيأ راسو، وكاين اللي كيذاكر باش فلان وفلان ما يكونش، كاين اللي كيقول غير اللي خرج هو اللي عندو الحق يتقدم والاخرين ما عندهمش الحق يتقدم. احنا على علم، هذا شغلنا وهذا واجبنا باش المناخ الاجتماعي اللي كيدور فيه نعرفوه والنفسانية اللي كتدور نعرفوها.

ولكن نأكد لكم بأنه لن يكون أي تساهل في هذا الباب، اللي مطلوب منا لأنه 90 ماهياش انتخابات عامرة من كل شيد انتخابات مهمة أي نعم انتخابات ذات تأثير نعم، انتخابات عامة لا، أما فيما يتعلق بمدونة الانتخابات، بغينا العمل ديالنا التشريعي ما يكونش عمل مناسباتي يكون فيه تفكير وتفكير عميق وتشاور وتداول، وبطبيعة الحال غادي يكون في الغرفة ديالكم الموقرة، احنا بدينا كنخدمو هذي 5 أشهر 6 أشهر في مندوبية الانتخابات، عدد ديال النصوص اللي كتهم الإصلاح المحلي والجماعي والجهوي جاهزة، والنص اللي كيهم المدونة ديال الانتخابات داز مراحل مهمة في الإعداد ديالو وغادي يكون موضوع نقاش سياسي واسع في داخل حكومة سيدنا الله ينصرو وداخل المجلس الوزاري وداخل البرلمان بغرفتيه، وبطبيعة الحال آنذاك ممثلي الأمة كلهم غادي يكون عندهم الحق في إبداء الرأي ديالهم وفي كذلك اقتراح تعديلات اللي كيشوفوها صالحة ماتيخصناش في أي مناسبة كانت تحت ضغط العامل الزمني نوضو بأي بنص راه ماغاديش يحل المشكل المشاكل كنحل بالذهاب لعمق الأشياء والقوانين ماتيكون عندها قيمة في الأرض إلا بالعمق والنوعية ديال التطبيق اللي كتقوم به الأجهزة وكيقوم به القضاء وكتقوم به الأشخاص وكتقوم به الجماعات، راه يمكن لنا نقويو من القوانين حتى نشبعو ولكن راها موجودة وإيلا بقت جانب والفعل على الأرض في اتجاه واحد آخر ماغاديش نكونو، احنا بغينا نطبقو الشي اللي كنقولوه نعملوه والشي اللي كيتكتب يطبق وهذا واجبنا جميعا نحرسو عليه ونعملو في الإتجاه ديالو بكل صدق.

فيما يخص الحياد ديال الإدارة الترابية أنا كنأكد لكم بأنه غادي يكون عندها حياد ماهو لا سلبي ولا إيجابي، الإدارة الترابية مايمكنش تتدخل في أي اتجاه باش يكون عندها تأثير على النتائج، النتائج خصها تكون من صنع إرادة المواطنين ارادة الناخبين والإرادة ديال الناخبين غادي تكون كتبع وحسب التفهم ديالها البرنامج ديال كل حزب سياسي وديال كل تيار سياسي والإدارة الترابية عليها أن تحترم اختيار المواطنين وبرامج الهيئات السياسية وتطبق القوانين لا إيجابا ولا سلبا، تطبيقها حرفيا. بطبيعة الحال الإيجابية في السلوك ديال الإدارة الترابية هو أنها ما غاديش تجلس تتفرج إيلا شافت أي خلل بالنصوص التشريعية والقانونية من أي نوع كان ما تجلسش تتفرج هي ستمشي إلى الأرض ديال الخلل وواجبها أنها تحركو وأنها تزربو وتقطعو. بطبيعة الحال بالتعاون مع الهيئة القضائية، وبطبيعة الحال بالإثبات ما يمكنشي أي حالة ما تحصرش على معطيات موضوعية حاصلة باش ما يكون الحيف في حق أي واحد.

وأنا تنعتقد بأنه تيخص في التفكير ديالنا وفي العمل ديالنا وفي القول ديالنا تكون واحد الإيجابية وواحد الموضوعية، نعطيو لكل ذي حق حقه، إيلا دات إدارة ترابية أو إدارة وحدة أخرى كتصلح ،كتمشي في اتجاه خصها التشجيع، إيلا بدات الأحزاب كذلك كتسلك واحد السلوك ديال الموضوعية وديال التفهم العميق للمعطيات ديال البلاد وديال التأطير الحقيقي ديال المواطنين من الاقتراب منهم ومن المشاكل ديالهم والعمل على حلها خصنا نشجعوه، إيلا بقينا كنشوفو أي عمل من الوجهة السلبية وكلما كنوضو حتى حاجة ماكاينة مايمكنش لأن كون ماكانت حتى حاجة ماكاينة الدورة ماغاديش تكون، الحياة العامة ماغاديش تكون هذه الجلسة اللي احنا فيها الآن ماغديش تكون، هذه الصراحة اللي كنهضرو بها ماغاديش تكون ولهذا من واجبنا كمغاربة كتغيرو على بلادنا وعلى المقدسات ديالنا وكنبنيو المستقبل ديال أولادنا أنه نكونو إيجابيين في تفكيرنا في علمنا وفي نظرتنا وفي تطلعاتنا. أعتقد أنني حاولت نحيط بالموضوع وأنا على استعداد لتكميل أي نقطة كتشوفو أنني ما اعالجها هاش. والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد وزير الداخلية المحترم على جوابه الكافي وعلى التزاماته الواضحة، ونظرا لأهمية السؤال، الرئاسة توصلت بأن المناقشة مفتوحة لكل الفرق إذا طلبت ذلك وهناك أسماء مسجلة في المناقشة تبتدئ بالأسماء المسجلة في المناقشة وإذا كان هناك من يريد أن يعقب فلا بد أن نعطيه الكلمة.

إذا سمحتم السيد المستشار المحترم، عندي محمد عذاب المستشار المحترم عن فريق الاتحاد الدستوري، عندي المستشار السيد المعطي بنقدور عن فريق التجمع الوطني للأحرار، المستشار المحترم السيد عبد الله الشرقاوي عن الفريق الإشتراكي، بطبيعة الحال

أصحاب الأسئلة عندهم الحق بحكم القانون في التعقيب فقط إذا كان هناك فريق آخر يرغب في المشاركة فكما هو مسجل عندي غهناك الأخ المستشار، رحو الهيلع هناك المستشار... نلتزم بالأسماء التي وردت المستشار السي رحال الزكراوي تفضل.

إذن بالنسبة للأغلبية فقط السي المعطي بنقدور فيما يتعلق بالإخوان تاع الاتحاد الدستوري المستشار المحترم السيد محمد عذاب، وفيما يتعلق بأصحاب الأسئلة هناك الأستاذ الجوهري، نتفق على هذه اللائحة، إذن الكلمة لكم السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد محمد عذاب الزغاي:

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء المحترمين،

أختي المستشارة،

إخواني المستشارين،

أولا نشكر السيد وزير الداخلية على الصراحة التي لمسناها في هذا الموضوع، وكذلك بإسم الاتحاد الدستوري ومن باب الإحساس بالمسؤولية وانطلاقا من الرغبة الأكيدة في أن تتمكن بلادنا من بناء صرح ديمقراطية تمثيلية شفافة ونزيهة يأبى إلى أن يساهم في مناقشة هذا السؤال المحوري الذي تقدم به الفريقين المحترمين شاكرا لهم صنيعهم في إثارة هذا الموضوع بل هذه الظاهرة التي استفحلت بشكل فظيع والتي تؤثر سلبا على مسارنا الديمقراطي.

وعندما فكرنا في الاتحاد الدستوري في مناقشة هذا الموضوع وجدنا أنفسنا مضطرين الى التساؤل الأساسي من المسؤول عن استفحال هذه الظاهرة إنه السؤال الأساسي الذي يحتاج منا جميعا أيها الاخوة المستشارون تأملا عميقا ونظرة واقعية مشفوعة بروح النزاهة الوطنية الحقة والموضوعية والصراحة والتعالي الفكري عن كل النزوات والنزاعات الانتخابية والحزبية الضيقة، فقبل أن نشير بأصابع الاتهام الى الآخرين بغاية التشهير وتغطية ممارسة دنيئة وتغليفها بزخم من الشعارات البراقة لتكون غابة كثيفة من الأحلام والخيال للتستر عن الحقيقة التي قد تهدد صرح الديمقراطية المغربية.

جميع الأحزاب السياسية اليساري منها واليميني الأغلبية منها والمعارضة، تتحمل المسؤولية في استفحال هذه الظاهرة، فلن يشفع لنا طرح الأسئلة ولن يفيدنا في شيء إثارة الرأي العام واستمالته بشعارات لا مضمون ميداني وعملي لها، فكل الأحزاب تبحث عن مرشحين من ذوي المال والجاه. كل الهيئات تساهم وتشارك في المسؤولية فمن الذي يمكن أن تفعل وزارة الداخلية أمام تواطؤ الجميع وعند مشاركة الكل في استعمال الأموال علينا أن نكون واضحين ونتساءل من هم الذين يستعملون هذه الأموال الحرام منها والحلال؟ وحين أتساءل عن هذا السؤال، فلذلك بعد التوفر على الأدلة الملموسة من الشيكات الممضية على بياض تستعمل في الضغط على الناخبين أعضاء الغرف أو كذلك.

وللإشارة السيد الوزير، الآن نحن في بداية انتخابات التي هي بدأت في هذا الشهر ليس لنا أن ننتظر الى الإنتخابات التي ستمر فهناك انتخابات الغرف وهناك مسائل يعني تعمل يعني تجري في الانتخابات ديال الغرف الآت اللي هي تيخجل منها الجميع فهناك ضغط، فهناك استعمال أموال فهناك استعمال مسائل اللي الإنسان يخجل في هذا العصر في هذه السنة وفي هذا الظل ديال السياسة الحكيمة ديال صاحب الجلالة نصره الله، الآن كنعيشو هذه الحالات. ممضية على بياض تستعمل للضغط على الناخبين أعضاء الغرف أو الجماعات في إطا ما يسميه البعض بالضمانات وشد الرقاب والضغط عليها، إنه فعلا وضع مخجل وطريقة مخزية ولكننا نتحمل مسؤولية كما قلتم السيد الوزير كلنا في هذا جميعا.

«ولا يغير الله ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم» ولنبتعد عن منطق ضربني وبكى وسبقني وشكا، ولن ينقضي من يأخذ ما لم ينقضي من يعطي. وشكرا السيد الرئيس، السيد الوزير المحترم، السادة المستشارين.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، الكلمة للمستشار المحترم المعطي بنقدور باسم فرق الأغلبية في المناقشة.

المستشار السيد المعطي بنقدور:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمان الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،

السادة الوزراء،

اخواني المستشارين،

في مداخلتي باسم فرق الأغلبية في سؤال آني، في البداية أريد أن أشكر السيد وزير الداخلية على الطريقة التي أجاب بها وعن الوضوح وعن الأهداف المرسومة للتصدي لكل من سولت له نفسه أن يتلاعب بمصير المغاربة.

أود في مستهل هذا التدخل أن أسجل الارتياح الذي نشعر به كأغلبية اتجاه هذه المبادرة موضوع الإجراءات المتعلقة بضمان احترام القانون في الاستحقاقات الإنتخابية المقبلة، باعتبارها اشكالية ظلت تحتل الصدارة ضمن اهتمامات جل القوى الوطنية التي تطمح الى تكريس الحداثة السياسية وتحقيق التطور الديمقراطي.

وحيث أن جلستنا هاته تعقد بعد إجراء القرعة الخاصة بالتجديد الأول لثلث أعضاء مجلس المستشارين فإننا نغتنم هذه الفرصة هذه المناسبة لنتقدم بالتهاني الخاصة لكل مكونات وهيئات مجلسنا الموقر على النزاهة والشفافية التي ميزتا الإجراءات التنظيمية لإجراءات عملية القرعة، حيث تعد سابقة إيجابية بإجماع الرأي العام المغربي.

إن انتخابات الثلث مجلس المستشارين المقبلة ستكون بمثابة امتحان للتجربة الديمقراطية المغربية وتحد كبير في مدى استيعاب مكونات المجتمع المغربي للممارسة الديمقراطية الحقة، وتبين نضج جل الفاعلين وتشبعهم بروح الدستور والقوانين التنظيمية. ومما يزيد من أهمية وحيوية هذا الاستحقاق كونه يخص الناخبين الكبار الذين يمثلون أدوارا مركزية في تدبير الديمقراطية القاعدية على مختلف مستوياتها.

لقد ناضل المغرب في هذا الاتجاه منذ استقلاله ولنا في القولة الشهيرة للمغفور له محمد الخامس سنة 58 خير دليل، حيث قال نور الله ضريحه قد آن لنا أن ندخل في طور جديد من حياتنا الوطنية وذلك بإقامة مؤسسات سياسية ودستورية، يستطيع بفضلها أن يشارك شعبنا الوفي مشاركة مباشرة في تسيير الشؤون العامة.

وأوفى الملك الحسن الثاني رحمه الله بالوعد الملكي وانطلق المسلسل الديمقراطي الذي أدخل الكثير من التعديلات على الدستور، وأكد أمير المؤمنين محمد السادس نصره الله السير على هذا النهج واعدا بمشاريع متقدمة تعيد النظر في المسألة الديمقراطية ومدونة الانتخابات، إلا أن العمليات الانتخابية قوبلت على الدوام بالنقد والتجريح والطعون التي تسيء إلى المجتمع ككل وتنال من سمعة بلادنا بين دول المعمور.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

لنا في خطب جلالة الملك محمد السادس نصره الله إشارات قوية وعزم مولوي ثابت لبدل كل الجهود بوطنية وإخلاص من أجل وضع حد لكل الممارسات الفاسدة التي ميزت مختلف الاستحقاقات الانتخابية التي عرفتها البلاد، مافتئ جلالته يلح على بناء دولة المؤسسات يسود فيها القانون وتصان فيها حرمة الدولة وهيبتها وتحترم فيها إرادة المواطنين، إذ أصبح من اللازم على كل الفاعلين السياسيين أن يحرسوا على نزاهة الاستحقاقات صيانة للقانون وحماية ديمقراطية وقطع الطريق أمام المتاجرين بضمائر المواطنين والتشويش على الرأي العام وتسهيل وتبرير التزوير، تزوير هذه الممارسات التي يجب التصدي لها ومحاربتها بكل قوة وثبات وإبعاد كل رموز الفساد التي ثبت تواطؤها أو تورطها في تحريف إرادة المواطنين وتشويه سمعة البلاد وهذا رهين بتوفر الإرادة السياسية والتزام الحياد الإيجابي من طرف السلطة.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

اخواني المستشارين،

إن إعادة انتخاب ثلث مجلس المستشارين له طابع خاص في الحكم على المسار الديمقراطي بالمغرب. إننا نعتبر أن الوقت قد حان لكي تبادر الحكومة بفتح الحوار حول تعديل مدونة الانتخابات على قاعدة المشروع الذي التزمت الحكومة بتهييئه وعلى قاعدة تتميم ما

راكمته التجربة البرلمانية المغربية والدفع بها في اتجاه العقلنة من أجل برلمان بغرفتين لابرلمانيين منفصلين كما نبه الى ذلك صاحب الجلالة أيده الله.

لقد وعدت الحكومة بالعمل على أن تمر العملية الانتخابية في أجواء جديدة تنسجم والمرحلة الجديدة التي دخلتها بلادنا وهي رهانات مطروحة على حكومة التناوب مدركين تمام الإدراك الصعوبات الموضوعة التي تواجه كسب هذا الرهان مع العلم أن هناك تقاليد وعقلية ترسخت إثر الانتخابات العامة وإننا نؤكد على أن الصعوبات لا يمكن أن تثني عزم الحكومة على توفير الأجواء للانتخابات المقبلة حتى تكون أقل سوء، كما عبر عن ذلك السيد الوزير الأول.

وتجدر الإشارة الى ضرورة التعامل بصرامة مع ظواهر شراء الأصوات وتهريب الناخبين وحجزهم وممارسة الضغوط عليهم بكل الوسائل وتدخل بعض أعوان السلطة بمختلف مستوياتهم الوظيفية لتوجيه التصويت وترجيح الكفة لصالح أتباعه، أصبحت هذه الضرورة لازمة.

ان دور السلطات الحكومية ومسؤولياتها يتجسد في الإجراءات الفعلية والميدانية للحرص على تطبيق القانون، وهذا أمر يهم الأحزاب السياسية ويشكل جزءا من ممارستها كتأطير المواطنين وإلزام مرشحيها بالضوابط القانونية والأخلاقية لمساعدة السلطة الحكومية على ضمان نزاهة الانتخابات.

السيد الرئيس،

السادة المستشارين،

لقد بادر جلالة الملك محمد السادس نصره الله في خطاب العرش يوم الأحد المنصرم إلى إعطاء مضامين سياسية دستورية وإجراءات قوية، وأعلن جلالته برنامج متكامل للإصلاح والتصحيح المؤسساتي وبشرنا بقرب إجراء مدونة جديدة للانتخابات واستئناف تفعيل بعض مقتضيات الدستور بإعلان عن إحداث مجلس اقتصادي واجتماعي، وفي هذا الصدد نتوجه إلى كل الفاعلين السياسيين والمواطنين خصوصا إلى تحكيم ضمائرهم والتزامهم إلى الإجابة عن هذا السؤال الذي تتجسد في الإجابة عليه ضمان كرامتهم وتنصيب من يدافع عن مصالحهم لنقول لهم هل يعقل أن الذين يشترون منهم أصواتهم سيدافعون فعلا عنهم أم عن مصالحهم.

أملنا أن لا تتكرر السلوكات المنحرفة وأن تكون الانتخابات السابقة تجارب يستفاذ منها وأن تحاط الانتخابات المقبلة بالضمانات القانونية المدعمة بالمصداقية والنزاهة وحرية الاختيار، والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للمستشار المحترم، الحاج المعطي بنقدور.

الكلمة في إطار التعقيب للمستشار المحترم الأستاذ محمد جوهري.

المستشار السيد محمد جوهري:

شكرا السيد الرئيس، لن أطيل، أولا نشكر السيد وزير الداخلية وطبعا الأسئلة في البرلمان- السيد الوزير- كما تعرفون هي وقائية وهي تنبيهية، المراقبة التي نمارسها على الحكومة لها صيغ مختلفة. من حقكم أن تدافعوت عن الحكومة بل من واجبكم، ومن واجبكم أيضا حماية المجتمع وحماية الجو العام، حماية الناس في أموالهم وأبدانهم وأرزاقهم وعواطفهم الى آخره، كلها مسؤوليات ملقاة عليكم وعلى الجهاز الأمني وطبعا على الحكومة ككل. أتمنى أن أكون مخطئا، أتمنى أن أكون ما تساءلت عنه غير حقيقي، لكن تكلمتم وقلتم أنه يجب أن نطرح مشاكلنا بسلبياتها وإيجابياتها بشفافية ومصداقية لنعالجها.

ألا ترون معي أن طرح السؤال من اليمين ومن اليسار ومن الوسط ومن الجميع هو صدق الظاهرة وصدق ما قلناه؟ ولكن كتجاوب معكم وكحوار معكم نقول بأنه سؤال وقائي، أتمنى أن لا نصل الى ما طرحناه وما وقع التساؤل عنه.

السيد الوزير،

تحدثم عن التوافق والتراضي، نحن غير متفقين معكم لأننا نحن جميعا نتاج التوافق والتراضي، ولأن حصاد التوافق والتراضي هو الذي نحن بصدده الآن والقوانين الجارية المضوعة الآن نتيجة التوافق

والتراضي، والظهير المؤسس للجنة الوطنية نتيجة التوافق والتراضي وداخل هذا الظهير هناك تصريح مشترك بالأخلاقيات لم يلغ، وكل الأخلاقيات لا تلغى أصلا، أنشئ هذا الظهير لهدف أساسي ديمقراطي، عندما وضع جلالة الملك الحسن الثاني والشعب المغربي كله والمكونات السياسية كلها اتفقوا أنهم يضعوا القطار فوق السكة على إنشاء هيئة مستقلة عن الحكومة بطلب من المعارضة التي تدير الشأن العام الآن طالبت بإنشاء لجنة مستقلة كي لا تدير الحكومة السابقة الانتخابات، وفعلا وقعت الاستجابة لهذا الطلب.

مكونات اللجنة تدل على هذا، هناك جهاز مستقل ينظر ويتتبع المسائل الإنتخابية، أكثر من هذا في غشت 97 أقال جلالة الملك المرحوم الحسن الثاني الحكومة المسيسة نسبيا التي ينتمي بعض أفرادها وبعض وزرائها أقالهم، قال لهم انزلوا للانتخابات وشكل حكومة تقنوقراطية أخرى من أجل تسيير الشأن العام اليومي الى حين مجيء حكومة التناوب التوافقي، التي لازالت تتحمل مسؤولية البلاد الى حد الآن، هذه مرحلة نحن لابد لازالت مستمرة ولازالت الأمور، كماهي ليس بالشكل اللي كيتقال حتى حاجة ما تبدلت، نحن مرتبطين بالماضي وبالحاضر ونتهيأ للمستقبل بطبيعة الحال.

نشكركم السيد الوزير على خطابكم الأخلاقي وعلى توجهكم الأخلاقي السامي، وعلى دعمكم للأخلاقيات ونتمنى أن يكون الدعم لهذه الأخلاقيات هو أن يكون الجميع عند مستوى الأخلاقيات أحزابا وأفرادا وجماعات منتمون ولا منتمون.

مدونة الانتخابات، صحيح أن الإنسان لا يشرع للحاجة في الجهات الأخرى، في العوالم التي نحاول أن نقتبس منها لا يشرعون إذا احتاجوا الى التشريع حتى ما يحتاجوش للتشريع عاد يشرعوا، لكن الحكومة تماطلت ولم تكن عند المواعيد طلب منها، طلبت من المؤسسة الملكية بصريح القول أن تراجع مدونة الانتخابات لكن لم تراجعها في الوقت المناسب، ألم نستفذ منها الآن؟ وأخيرا أقول- السيد الوزير- رغم الخطاب الأخلاقي ينزع الله بالسلطان ما ليس بالقرآن. والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير هل لكم من تعقيب؟

السيد وزير الداخلية:

اللجنة الوطنية للإنتخابات غادي تجتمع تحت رئاسة السيد الوزير الأول يوم الخميس في العاشرة صباحا إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

نكون بهذا قد أنهينا جدول أعمال الجلسة المخطط.